الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4617 | الإثنين | 22 ذي الحجة 1444 هـ | 10 يوليو 2023 م | السنة السادسة عشرة

مصر تستضيف قمة دول جوار السودان لبحث تسوية الأزمة

الجيش ينفي قصف أم درمان.. ويتهم «الدعم السريع» باستهداف المدنيين

«وكالات» : تستضيف العاصمة المصرية القاهرة، الخميس المقبل، اجتماعا لدول جوار السودان لبحث تسوية الصراع الدائر في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع.

وأكدت مصر أنه في ظل الأزمة الراهنة في السودان، وحرصاً من الرئيس عبد الفتاح السيسي على صياغة رؤية مشتركة لدول الجوار المباشر للسودان، تقرر عقد اجتماع الخميس المقبل في القاهرة لبحث اتخاذ خطوات لحل الأزمة وحقن دماء الشعب السوداني.

وسيناقش الاجتماع تجنيب الشعب السوداني الآثار السلبية التي يتعرض لها، والحفاظ على الدولة السودانية ومُقدراتها، والحد من استمرار الآثار الجسيمة للأزمة على دول الجوار وأمن واستقرار المنطقة ككل.

وسيبحث الاجتماع كذلك سُبل إنهاء الصراع الحالي في السودان والتداعيات السلبية له على دول الجوار، ووضع آليات فاعلة بمشاركة دول الجوار، لتسوية الأزمة بصورة سلمية، بالتنسيق مع المسارات الإقليمية والدولية الأخرى.

ويشهد السودان منذ 15 أبريل الماضي، اشتباكات بين الجيش بقيادة عبدالفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو «حميدتي».

اشتباكات في أم درمان

وأدى الصراع الدائر بالبلاد إلى مقتل أكثر من 2800 شخص، ونزوح أكثر من 2.8 مليون شخص، لجأ من بينهم أكثر من 600 ألف إلى دول مجاورة، وفق بيانات المنظمة الدولية للهجرة، خصوصاً إلى مصر شمالاً، وتشاد غربا.

من ناحية أخرى نفى الجيش السوداني تعامل قواته الجوية مع أي أهداف في أم درمان، متهما قوات الدعم السريع بقصف المناطق السكنية بالمدفعية والصواريخ تزامناً مع تحليق طائرات الجيش لإلصاق التهمة بها.

وشهدت أم درمان في الخرطوم، قصفا جويا متواصلا أدى لمقتل نحو 22 شخصا.

في الأثناء، أكد والي الخرطوم أحمد عثمان حمزة عودة الهدوء إلى مدينة أم درمان بعد المعارك التي شهدتها المدينة.

كما سجلت مدن الخرطوم وبحري تراجعا في حدة المواجهات بعد تعرضها لقصف مدفعي مكثف في عدة أنحاء بالعاصمة، إضافة إلى عمليات نوعية للجيش في مناطق محيطة وتحليق للطيران.

وأضاف والي الخرطوم أن الأوضاع الأمنية تشهد تحسنا في ظل تقدم قوات الجيش، ودعا الأهالي إلى العودة للمناطق الآمنة لمنع السرقات والنهب.

ونددالأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، أمس الأحد، بالضربة الجوية التي قيل إنها أسفرت عن مقتل 22 شخصا على الأقل في مدينة أم درمان في السودان، ووصف غوتيريش الأنباء التي تحدثت عن قتال عنيف في أنحاء إقليم دارفور بالمروعة والصادمة.

وقال فرحان حق، نائب المتحدث باسم غوتيريش في البيان، إن الأمين العام روع أيضا بسبب أنباء أشارت إلى عنف واسع النطاق وسقوط ضحايا في إقليم دارفور السوداني. وأضاف: «عبر أيضا عن قلقه بخصوص تجدد القتال في ولايات شمال كردفان وجنوب كردفان والنيل الأزرق. ثمة تجاهل تام للقانون الإنساني وحقوق الإنسان على نحو خطير ومقلق».

ويشهد السودان منذ 15 أبريل، معارك بين الجيش بقيادة عبدالفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو «حميدتي».

وأدى النزاع إلى مقتل أكثر من 2800 شخص ونزوح أكثر من 2.8 مليون شخص لجأ من بينهم أكثر من 600 ألف إلى دول مجاورة، وفق بيانات المنظمة الدولية للهجرة، خصوصاً إلى مصر شمالاً وتشاد غربا.

وأبرم طرفا النزاع أكثر من هدنة، غالبا بوساطة الولايات المتحدة والسعودية، سرعان ما كان يتم خرقها. كما يحاول كل من الاتحاد الإفريقي ومنظمة «إيغاد» للتنمية بشرق إفريقيا التوسط لحل الأزمة في السودان.

الدبيبة يعلن انتهاء الحظر الإيطالي المفروض على الطيران الليبي

الطيران الليبي

«وكالات» : أبلغت إيطاليا، ليبيا برفع الحظر المفروض منذ 10 سنوات على تحليق الطائرات المدنية الليبية في الأجواء الإيطالية.

وقالت الحكومة الليبية، أمس الأحد، إن الرحلات ستستأنف بين البلدين في سبتمبر.

وقال رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، في بيان عبر حسابه في موقع «تويتر»، أمس الأحد، إن الحكومة الإيطالية أبلغته برفع حظرها على الطيران الليبي، مشيرا إلى أن الرحلات الجوية من ليبيا إلى إيطاليا ستستأنف في شهر سبتمبر القادم.

وفي عام 2014، حظر الاتحاد الأوروبي دخول طائرات جميع شركات الطيران الليبية، بسبب مخاوف أمنية تتعلق بسلامة الركاب، نتيجة المعارك العسكرية والتوترات الدائرة في ليبيا، وهو ما تسبّب في خسائر فادحة للطيران والاقتصاد الليبي.

ومن شأن قرار إعادة تسيير الرحلات الجوية بين ليبيا وإيطاليا، أن يقلل من مشاق سفر الليبيين القاصدين أوروبا، الذين كانوا يضطرّون للمرور عبر دولتي تونس أو تركيا للوصول إلى وجهتهم الأوروبية، وأن يقلل من خسائر شركات الطيران الليبية.

وتأمل الحكومة الليبية رفع الحظر الجوي المفروض على طائراتها في كافة الأجواء الأوروبية والسماح لها بالعبور والهبوط في المطارات الأوروبية، وتجري لهذا الغرض مفاوضات لاستئناف رحلاتها إلى العواصم الغربية.

وتقتصر رحلات الطيران في ليبيا في هذه الفترة على دول تونس والأردن ومصر والسعودية، وكذلك مالطا.

ويعد قطاع الطيران المدني في ليبيا أحد أكثر القطاعات تضررا بالأزمة السياسية في البلاد وتأثرا بالأوضاع الأمنية، بسبب غلق الأجواء الدولية وكذلك بسبب تعرّض معظم الأسطول الجوي للحرق والتدمير، بعد استهداف مطار طرابلس الدولي عام 2014.

ويرتبط البلدان بعلاقات قوية لا سيما في مجال الطاقة، حيث تؤمن ليبيا جزءا من احتياجات إيطاليا من الغاز، بينما تعدّ الأخيرة أكبر شريك أجنبي في استخراج الغاز من ليبيا عبر شركة «إيني».

كوريا الشمالية تندد بموقف الوكالة الذرية.. اتساع المخاوف الإقليمية من تصريف مياه اليابان النووية

صهاريج تحتوي على مياه من محطة فوكوشيما للطاقة النووية المدمرة

«وكالات» : تواصلت ردود الفعل الإقليمية القلقة تجاه خطة اليابان لتصريف المياه من محطة فوكوشيما للطاقة النووية المدمرة، واعتبرت كوريا الشمالية أن دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية للخطة اليابانية «يظهر ازدواجية المعايير بشدة»، وذلك بعد أن حظرت الصين واردات غذائية من اليابان، واحتج المئات في كوريا الجنوبية على تلك الخطة.

وقال مسؤول بوزارة حماية البيئة في بيونغ يانغ في بيان نقلته وكالة الأنباء المركزية الكورية الرسمية أمس الأحد «إن إطلاق المياه المعالجة سيكون له تأثير ضار قاتل على حياة البشر والأمن والبيئة».

وأضاف البيان «ما يهم هو السلوك غير المعقول للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ترعى وتسهل تصريف اليابان المتوقع للمياه الملوثة نوويا، وهو أمر لا يمكن تصوره».

ويأتي البيان في الوقت الذي يختتم فيه رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي زيارته التي استمرت 3 أيام إلى سول باجتماع مع نواب المعارضة، الذين انتقدوا الإفراج المخطط له.

وقال غروسي أمس الأحد إن من «المنطقي تماما» أن تجذب خطة اليابان لتصريف المياه المشعة المعالجة من مفاعلها النووي في فوكوشيما اهتماما كبيرا في المنطقة.

وأضاف غروسي أيضا إنه يتفهم أن المخاوف لا تزال قائمة بشأن الخطة، لكنه أضاف أن مراجعة أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأسبوع الماضي خلصت إلى أنها «تتماشى مع معايير السلامة الدولية» إذا تم تنفيذها وفقا للخطة.

والتقى رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع أعضاء أحزاب معارضة في كوريا الجنوبية أمس الأحد الذين عبروا عن مخاوف شعبية قوية بشأن خطة اليابان وانتقدوا النتائج التي توصلت إليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقوبل غروسي باحتجاجات غاضبة من قبل جماعات مدنية لدى وصوله إلى كوريا الجنوبية يوم الجمعة الماضي قادما من اليابان، وتظاهر مئات الأشخاص في سول السبت مطالبين اليابان بإلغاء خططها لتصريف مياه الصرف الصحي المعالجة من محطة فوكوشيما.

وقالت حكومة كوريا الجنوبية إنها تحترم تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإن تحليلها الخاص وجد أن تصريف المياه المشعة لن يكون له «أي تأثير ملموس» على مياهها.

وانتقد المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية «وانغ ون بين» الأربعاء خطوة تصريف المياه، وهدد باتخاذ إجراء إذا مضت الخطة قدما.

وقال مسؤول بالهيئة العامة للجمارك الصينية إن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مراجعة خطة اليابان لتصريف المياه الملوثة نوويا في المحيط، لم يعكس بشكل كامل آراء جميع الخبراء المشاركين في التقييم.

وأضاف أنه سيجري تعزيز الرقابة على المنتجات الغذائية، خاصة المنتجات البحرية، القادمة من أجزاء أخرى من اليابان، مشيرا إلى أن الهيئة ستعزز إجراءات الكشف عن المواد المشعة ومراقبتها، وستمنع بشكل صارم واردات المنتجات التي تشكل مخاطر تلوث.

يذكر أن حوالي 1.33 مليون متر مكعب من المياه الجوفية ومياه الأمطار والمياه المستخدمة للتبريد في محطة فوكوشيما النووية، تراكمت بعد انهيار عدة مفاعلات بسبب تسونامي الذي ضرب المنطقة عام 2011، واجتاحت المياه الناجمة عنه أنظمة التبريد في المحطة.

بعد الاحتجاجات على تجاوزات الشرطة

فرنسا تحظر المفرقعات وتبحث معاقبة عائلات مرتكبي العنف

«وكالات» : أكدت الحكومة في فرنسا عزمها على «ضبط الشارع» بعد اضطرابات شهدتها خلال الاحتجاجات التي أشعلها مقتل الفتى نائل برصاص شرطي، تخللها أعمال عنف في عدد من المدن لم تشهدها البلاد منذ عقدين.

وفي مقابلة أجرتها معها صحيفة «لو باريزيان» تعهدت رئيسة الوزراء إليزابيت بورن باعتماد «وسائل مكثفة لحماية الفرنسيين» بمناسبة العيد الوطني الذي يوافق يوم الجمعة المقبل.

وسعيا لمنع تجدد أعمال العنف نهاية الأسبوع المقبل، أعلنت بورن حظر بيع المفرقعات للأفراد بعدما استخدمها مثيرو الشغب أحيانا ضد قوات حفظ النظام، مضيفة أنه من بين التدابير التي تدرسها الحكومة «فرض عقوبات على عائلات الشبان الذين يرتكبون أعمال عنف».

وتتزامن تصريحات رئيسة الحكومة مع مشاركة الآلاف السبت في حوالي 30 مظاهرات حاشدة ضد عنف الشرطة في باريس ومدن أخرى، ولا سيما مرسيليا (جنوب شرق) ونانت (غرب) وستراسبورغ (شرق) وبوردو (جنوب غرب).

وجات تلك المظاهرات تلبية لدعوة جمعيات مدنية ونقابات عمالية وأحزاب سياسية، حيث خرج فرنسيون في «مسيرات المواطنين» تعبيرا عن «الحزن والغضب» ضد عنف الشرطة ومقتل الفتى نائل في نانتير بالضاحية الغربية للعاصمة.

وقد تجمع ألفا شخص بهدوء في ساحة «لا ريبوبليك» في قلب باريس تكريما لذكرى أداما تراوري الشاب الذي قضى بعد قليل على توقيفه من قبل الشرطة في تموز 2016.

وكانت الشرطة أعلنت قبل الظهر منع «تجمع غير معلن ينطوي على مخاطر إخلال بالنظام العام» مشيرة إلى صعوبة ضمان أمنه بسبب نقص في عديد قوات حفظ النظام بعد حشدها للتصدي لأعمال الشغب.

وألقت آسا شقيقة تراوري -التي باتت تجسد في فرنسا الكفاح ضد عنف الشرطة- كلمة أمام عدد من نواب حزب «فرنسا المتمردة» (يسار راديكالي) وهي محاطة بقوات أمنية.

وقالت «نسير من أجل الشباب، من أجل التنديد بعنف الشرطة. يريدون إخفاء قتلانا. فرنسا ليست في موقع إعطاء دروس أخلاقية. شرطتها عنصرية، شرطتها عنيفة». لكن السلطات فتحت تحقيقا بحقها لتنظيمها هذا التجمع.

ومن ناحية أخرى، دعت نحو 100 جمعية ونقابة وحزب سياسي من اليسار إلى «مسيرات المواطنين» هذه للتعبير عن «الحداد والغضب» والتنديد بالسياسات «التمييزية» ضد الأحياء الشعبية، والمطالبة بـ«إصلاح عميق للشرطة». لكن الحكومة لم تكترث بهذه الدعوات إلى التظاهر «في المدن الكبرى التي لم تتعاف بعد من أعمال التخريب».

في غضون ذلك، احتجت وزارة الخارجية السبت على تصريحات لجنة خبراء أمميين انتقدوا بشدة الجمعة طريقة تعامل قوات الأمن مع أعمال الشغب ودعوا إلى «حظر التنميط العنصري» معتبرة أن تلك التصريحات «مبالغ فيها ولا أساس لها» مؤكدة «تكثيف مكافحة تجاوزات التدقيق الموصوف بأنه مبني على الملامح».

وكانت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري -الجمعة- قد طالبت من فرنسا بضمان أن يكون التحقيق في مقتل الفتى نائل «شاملا وغير متحيز» داعية إياها إلى حظر «التنميط العنصري». كما أبدى خبراء اللجنة أسفهم حيال أعمال النهب والتخريب التي تلت الواقعة، وأيضا إزاء «التقارير بشأن اعتقالات واحتجازات واسعة النطاق لمتظاهرين».

وقد ألقت أعمال العنف الأخيرة الضوء على المشكلات التي يعاني منها المجتمع الفرنسي، من تردي أوضاع أحياء الضواحي الشعبية إلى تدهور العلاقات بين الشبان وقوات الأمن.

وقالت جنفياف مانكا المتقاعدة التي كانت تتظاهر في ستراسبورغ «كفى الضربات بأعقاب البنادق والرصاص المطاط (المستخدم لتفريق المتظاهرين) إننا بحاجة إلى شرطة محلية».

أكثر من ألفي شخص تجمعوا في باريس السبت للاحتجاج على عنف الشرطة